د. ثريا حامد الدمنهورى(*)

التنافس الأنجلو أمريكى على امتيازات التنقيب عن النفط فى إمارات الساحل العمانى

(من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى ستينيات القرن العشرين)

ARCHIVE

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على التنافس الأنجلو أمريكى على امتيازات التنقيب عن النفط فى إمارات الساحل العمانى (دولة الإمارات العربية المتحدة) منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، حتى ستينيات القرن العشرين. ويرجع السبب الرئيس فى اختيار هذا الموضوع إلى التنافس الشديد الذى ظهر بصورة جلية بين الدولتين على هذه الامتيازات التى شكلت آنذاك استراتيجية واضحة فى سياسة الدولتين، بريطانيا التى هيمنت على الخليج منذ القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة التى ظهرت بوصفها قوة عملاقة، مع نهاية الحرب العالمية الثانية. ويجب أن نشير إلى أن الدراسة لا تهدف إلى تقديم دراسة عن النفط، ولكن عن امتيازات التنقيب عنه.

كما تكمن أهمية موضوع الدراسة فى أن عمليات التنقيب عن النفط من قبل الشركات البريطانية والأمريكية لم تكن عملية اقتصادية بحت، ولكنها أثرت بشكل واضح فى مسار العلاقات السياسية بين الدولتين، والأهم من ذلك أنها أثرت فى الأوضاع الاقتصادية والسياسية فى منطقة الخليج بصفة عامة، والإمارات بصفة خاصة. وقد ظهر ذلك جليا من خلال تدخل الدولتين فى العلاقات التى حدثت بين الإمارات وعدد من دول الخليج، أبرزها

* جامعة الملك عبد العزيز

إيران، ليس بهدف مصلحة الإمارات، ولكن من أجل مصالح تلك الشركات، وذلك من خلال عملها كل ما فى وسعها من أجل الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط فى الإمارات.

السيطرة البريطانية على إمارات الساحل العمانى:

يقصد بإمارات الساحل العمانى الإمارات السبع(*) التى شكلت فيما بعد دولة الإمارات العربية المتحدة، وكانت تعرف أيضا بساحل القرصنة(**) ومشيخات الساحل العمانى والإمارات المتصالحة والساحل المتهادن[١]، وكانت تابعة لعمان الكبرى(***) التى انقسمت من جراء تكالب القوى الاستعمارية والتناحر الداخلى إلى سلطنة مسقط وعمان الداخل[٢]، وعلى أثر التفكك السياسى فى عمان، حدثت موجة من الهجرات القبلية إلى سواحل الخليج، تمخض عنها ولادة كيانات سياسية جديدة فى المنطقة[٣]، أهمها بنو ياس والقواسم، اللذان بسطا سيطرتهما على إمارات الساحل العمانى[٤].

كان المشهد السياسى فى منطقة إمارات الساحل يكشف هيمنة القواسم على مقدرات الأمور فى المنطقة[٥]، ولكن سرعان ما اصطدم القواسم بالنفوذ البريطانى المتغلغل فى الخليج[٦]، ومع تعاظم الخطر القاسمى كتب المقيم البريطانى فى البصرة إلى حكومته يحذر من خطر القواسم؛ لذا وجهت السياسة البريطانية وجهتها صوب السيطرة على الساحل العمانى، والقضاء على قوة القواسم[٧]، فقامت بثلاث حملات للإجهاز عليهم(****)، كانت الحملة الثالثة عام ١٨١٩[٨] قمة الصراع بين القواسم وبريطانيا، وانتهت بتوقيع عدد من المعاهدات عام ١٨٢٠[٩] التى تحولت إلى معاهدة سلام عامة مع شيوخ الساحل الذين وقعوا عليها تباعا فى مارس ١٨٢٠، وبدأت حقبة ما أسمته بريطانيا بالسلام البريطانى فى المنطقة Pax-Britannica(*****)(١٠). وقد وضعت تلك المعاهدة أسس سياسة التجزئة فى المنطقة، من خلال تفتيت إرث القواسم وبقية إمارات الساحل إلى كيانات صغيرة، منحتها بريطانيا الاستقلال، فشجعت استقلال عجمان وأم القوين والفجيرة وكلبا، وانسلاخ رأس الخيمة عن الشارقة، ومن ثم تمزق الساحل إلى إمارات صغيرة لا حول لها ولا قوة[١١].

وعلى ضوء تزايد حدة التنافس الإقليمى والدولى للهيمنة البريطانية على منطقة الخليج، أبرمت بريطانيا مع شيوخ الساحل الاتفاقية المانعة Exclusive Agreement عام ١٨٩٢[١٢]، ومثلت هذه الاتفاقية تعهدا ضمنيا من بريطانيا بالحماية والاضطلاع بالشئون الخارجية لإمارات

الساحل، وفرض إلزامية الرجوع إليها قبل الشروع فى منح أية امتيازات لدول غيرها(١٣). وقد شكلت هذه الاتفاقية حجر الزاوية للسياسة البريطانية فى المنطقة التى ارتكزت على عزل إمارات الساحل عن العالم الخارجى، وإبقائها فى حالة من التفكك؛ ليسهل فرض السيطرة عليها، وعلى مواردها[١٤]. وبعد تصريح لانزدون Lansdowne فى مايو ١٩٠٣ بمجلس اللوردات البريطانى، وزيارة نائب الملك فى الهند اللورد كيرزون Curzon لساحل عمان فى نوفمبر من العام نفسه، دليلا دامغا على تعاظم أهمية الخليج فى الاستراتيجية البريطانية التى أقرت بأن العلاقة بين منطقة الخليج والأمن البريطانى فى الهند علاقة لا انفصام لها. ويتضح من خلال ذلك التصريح وخطاب كيرزون، الرغبة القوية لدى بريطانيا فى دعم النفوذ البريطانى فى المنطقة، وفرض ستار حديدى عليها، وإبقائها بعيدا عن أية تيارات أجنبية أو عربية[١٥].

التنافس الأنجلو أمريكى على امتيازات التنقيب عن النفط فى منطقة الخليج:

كان النفط – ولا يزال – عصب الحياة وشريانها فى السلم والحرب. وخير دليل على ذلك ما صرح به الفرنسى كلمنصو فى مطلع القرن العشرين، حينما قال: إن "كل قطرة من النفط تساوى قطرة من الدم"[١٦]، وكذلك الرئيس أيزنهاور عندما قال: "إن الحلفاء سبحوا نحو النصر على بحيرة من النفط"[١٧]. من هذا المنطلق، أدركت بريطانيا ضرورة السيطرة على امتيازات التنقيب عن النفط. وبالفعل، حصلت فى عام ١٩٠١على امتياز التنقيب عن النفط فى إيران، حيث تدفق النفط بكميات تجارية، لأول مرة عام ١٩٠٨ من مسجد سليمان (مدينة صغيرة واقعة جنوب إيران). وقد مثل هذا الاكتشاف، منعطفا مهما فى تاريخ البترول العالمى[١٨].

ومنذ ذلك الحين، فرضت على مستعمراتها فى الخليج – التى كانت تنبئ باحتمال وجود فرص عظيمة لظهور النفط بها – توقيع اتفاقيات تحرم عليها إعطاء حقوق التنقيب لأية شركة غير بريطانية قبل موافقة المقيم السياسى البريطانى. وتأسيسا على هذا، وقع شيخ الكويت على تعهد بهذا فى عام ١٩١٣، وشيخ البحرين فى عام ١٩١٤، وحاكم عمان فى عام ١٩٢٠، وحاكم إمارات الساحل العمانى فى عام ١٩٢٣[١٩].

وترجع إرهاصات التنافس الأنجلو أمريكى على امتيازات التنقيب فى الخليج إلى الفترة اللاحقة للحرب العالمية الأولى، حينما سعت فرنسا وبريطانيا إلى اقتسام بترول العراق بينهما. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت هذا الإجراء، وطالبت بحصة من هذه الكعكة. وبعد

جدل دام بضع سنوات وافق الحليفان على بيع نسبة ٢٣,٧٥٪ من أسهم الامتياز للأمريكيين. وقد ظفر بهذه الحصة ائتلاف يضم خمس شركات بزعامة موبيل وستاندرد نيوجرسى، فى نوفمبر ١٩٢٤[٢٠].

ومع تدفق النفط فى البحرين، تطلعت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستئثار بامتيازات التنقيب فى المنطقة[٢١]. وبالفعل اتجهت الولايات المتحدة إلى البحرين، فى حين كانت إمارات الساحل العمانى حتى ذلك الوقت حكرا على الشركات البريطانية، وبدرجة أدنى، الفرنسية، التى تمتعت بهذه الامتيازات لسيطرة حكوماتها على بلدان المنطقة[٢٢]. وبدأ نشاط الولايات المتحدة الأمريكية من خلال شركة ستاندارد نيوجرسى[٢٣]. وفى ظل تزايد الاعتماد على النفط فى تحريك عجلة النشاط الاقتصادى الأمريكى، وتناقص الاحتياطات الأمريكية من النفط، اتجه كثير من الشركات النفطية الأمريكية الكبرى للبحث عن النفط خارج حدودها، ومد الاستثمارات النفطية إلى العالم الخارجى. وزاد من ذلك، شعور الشركات الأمريكية الكبرى بالقدرة على توسيع نشاطاتها. وبالفعل بدأ التنافس الأنجلو أمريكى على امتيازات التنقيب عن النفط فى المنطقة إلى عام ١٩٢٠، خاصة فى ظل تدفق النفط فى إيران، وظهوره فى عدة مواقع من العراق.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

وفى ٢٤ إبريل ١٩٢٤، وقع البريطانيون والفرنسيون اتفاق سان ريمو الذى تضمن ستة بنود تنظم تقسيم الحصص فى بترول الشرق الأوسط[٢٤]؛ وهو ما أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية التى رأت فيه محاولة من بريطانيا للاستئثار بالسهم الأوفر من تركة المنطقة، بدون مراعاة شركائها الآخرين الذين قدموا لها كثيرا من الدعم والمساندة إبان الحرب، وقد ظهر ذلك فى الرسائل المتبادلة بين اللورد كيرزون وزير خارجية بريطانيا، وسفيره فى واشنطن السير أ.جيدس، والسفير الأمريكى فى لندن[٢٥]، التى توضح مدى الجدل والتنافس بين لندن وواشنطن حول النفوذ السياسى والمصالح البترولية فى الخليج؛ إذ أصبح الصراع على المصالح يدور الآن بين الحكومتين، بعد أن بقى مدة محصورا فى إطار الشركات البترولية التابعة لبلديهما. ولعل اتخاذ الموضوع بعدا سياسيا عائد إلى التأثير الحاسم للشركات الثلاث الرئيسية (الأنجلو فارسية، ورويال داتش شل، وستاندارد نيوجرسى)، فى صانعى السياسة فى البلدين، وطالبت واشنطن بريطانيا بضرورة تطبيق سياسة الباب المفتوح؛ ففى رسالة من السفير باعتماد مبدأ الباب المفتوح، لإتاحة الفرصة أمام الشركات الأمريكية للعمل فى الأراضى العربية الواقعة تحت الانتداب البريطانى، أكد أن

عدم اعتماد هذا المبدأ يسيء إلى مصالح بلاده فى الشرق، وأشار إلى أن الشركات الأمريكية لا تحصل على فرص متكافئة مع الشركات البريطانية التى تحظى بدعم حكومتها، على حساب بقية الشركات، على الرغم من إقرار بريطانيا، بإمكان إعطاء نسبة محدودة من الاستثمارات للشركات الأمريكية، كما أكد السفير أن بريطانيا تعمل فى الخفاء للسيطرة على مصادر النفط فى البلاد العربية، على الرغم من أنها اتفقت مع واشنطن على مبادئ عامة فى مؤتمر الصلح، تتضمن الإقرار بأن استغلال هذه المصادر هو حق مشاع لكل الأمم، وليس حكرا على أمة واحدة[٢٦].

وعددت واشنطن الأسباب التى تؤكد أحقيتها فى الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط فى مناطق الشرق الأوسط والخليج، نوجزها فيما يأتى[٢٧]:

أولا- أن (ستاندارد نيوجرسى) الشركة البترولية الرئيسية فى الولايات المتحدة، فقدت أسواقها المألوفة، إثر تركيز جهودها فى تموين قوات الحلفاء بالبترول فى أثناء الحرب فى أوربا، لذا فمن الواجب على بريطانيا مساعدة الشركة ودعمها.

ثانيا- منع استئثار بريطانيا وفرنسا باستغلال الثروات الطبيعية للبلدان التى تحت الوصاية، إلا بموافقة الأسرة الدولية، الممثلة فى عصبة الأمم.

ثالثا- أن احتياطى البترول المؤكد وجوده فى الأراضى الأمريكية أخذ فى التقلص، وأنه يوشك - حسب الدراسات المتاحة - على النفاد فى خلال مدة تتراوح بين عشر وعشرين سنة.

رابعا- أن بريطانيا تضع العقبات والعراقيل فى وجه بعثات التنقيب التى أرسلتها الشركات الأمريكية إلى الخليج[٢٨].

أنكر وزير الخارجية البريطانى هذه الادعاءات، وقال: إن بريطانيا لم تنتهج سياسة تمييز أو محاباة لصالح شركاتها ضد الشركات الأمريكية[٢٩]، وأكد الوزير كيرزون أن الموقف الأمريكى يضم فى طياته سياسات متناقضة، ففى الوقت الذى تطالب فيه واشنطن بتطبيق مبدأ الباب المفتوح فى الخليج، تضع كثيرا من العقبات فى وجه الشركات الأوربية الراغبة فى استثمار احتياطيات النفط المتوافرة فى الأراضى الأمريكية، كما أنها افتعلت المشاكل والصعوبات أمام الاستثمارات البريطانية فى القارة الأمريكية الجنوبية، خاصة فى كوستاريكا وهايبتى، ولم يسفر ذلك الجدل عن نتيجة مهمة، وازداد شعور الأمريكيين بأنهم على وشك أن يخسروا مصالح مهمة، كانوا يتوقعون أن تصبح بين أيديهم[٣٠].

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

ومع رغبة الحكومة البريطانية فى ترسيم الحدود الإقليمية لتركيا(٣١)، ووجود معارضة حادة من جانب الأطراف المشاركة فى مؤتمر لوزان ١٩٢٣؛ وهو ما اضطرها إلى طلب الدعم السياسى من الولايات المتحدة، كان هذا الطلب عاملا مساعدا فى تليين الموقف البريطانى من قضية الامتيازات البترولية التى دار الصراع عليها مع الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط. وعلى أثر ذلك أعطت الحكومة الضوء الأخضر لإدارة الشركة الأنجلو فارسية للبدء فى البحث عن إطارات المشاركة الأمريكية. وعلى أثر تلك التطورات الإيجابية فى العلاقة بين المصالح الأمريكية والبريطانية، بدأت الشركات الأمريكية تدخل بقوة فى حلبة المنافسة للحصول على امتيازات التنقيب عن النفط فى كثير من بقاع مناطق الخليج(٣٢).

وقد ظهر اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بساحل الخليج العربى واضحا منذ عام ١٩٢٤، وفى عام ١٩٢٨ أخذ بعض الأمريكيين يجوسون فى أنحاء المملكة العربية السعودية، بخاصة منطقة الإحساء، بحثا عن البترول، نتيجة تناقص الاحتياطى الأمريكى(٣٣).

وكانت أراضى المملكة العربية السعودية من أوائل المناطق التى مثلت ساحة لهذا الصراع والتنافس المحموم(٣٤).

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

وعلى هذا، بدأ التنافس والصراع بين الشركات الأمريكية والبريطانية على التنقيب عن النفط فى المملكة العربية السعودية، ودام الصراع والتنافس مدة قصيرة، انتهت باختيار الملك عبد العزيز للشركة الأمريكية "ستاندرد أويل أف كاليفورنيا (سوكال)"، بعد مفاوضات مطولة للفوز بامتياز التنقيب، كما أن اكتشاف البترول فى البحرين عام ١٩٣٢ كان عاملا مهما زاد من شهية الشركات الأمريكية؛ وهو ما شجعها على دخول حلبة الصراع النفطى للحصول على امتيازات التنقيب عن النفط فى إمارات الساحل العمانى، وكسر جدار العزلة الذى فرضته الشركات البريطانية للفوز بامتيازات النفط فى تلك المنطقة(٣٥).

التنافس الأنجلو أمريكى على الامتيازات فى الإمارات حتى نهاية الحرب العالمية الثانية:

كان للخلفية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تكتنف إمارات الساحل العمانى أثر واضح فى احتدام التنافس الأنجلو أمريكى حول الاستحواذ على امتيازات التنقيب عن النفط فى إمارات الساحل. فالمتتبع للأوضاع السياسية والاقتصادية للمنطقة يتجلى له كيف أن تلك

الأوضاع أسهمت فى تأجج حدة التنافس بين واشنطن ولندن، وأن الأوضاع السياسية التى مرت بها بريطانيا، ولاسيما عقب الحرب العالمية الثانية، كان لها تداعياتها بالنسبة إلى الاستمرار فى السيطرة والهيمنة على مناطق الامتيازات التى حصلت عليها بريطانيا، بحكم علاقاتها التاريخية مع شيوخ إمارات الساحل.

لقد حازت إمارات الساحل العمانى حيزا كبيرا فى الاستراتيجية البريطانية، إثر اكتشاف البترول فى إمارات الخليج المتاخمة لإمارات الساحل العمانى[٣٦]، ووجود الشركات الأمريكية بشكل مكثف فى المنطقة خاصة فى المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة العربية، إضافة إلى الدراسات التى قامت بها شركة النفط الإنجليزية الفارسية فى منطقة الساحل العمانى، والتى أكدت بقوة احتمالات وجود النفط فى تلك الإمارات[٣٧]، ومن ثم اتجهت بريطانيا إلى تكبيل شيوخ الساحل بتعهدات اقتصادية وسياسية، تهدف منها فى المقام الأول إلى احتكار امتيازات التنقيب عن النفط فى كل إمارات ساحل عمان[٣٨]، ومرجعيتها القانونية فى ذلك أن مفاوضات التنقيب عن النفط بين الشركات والشيوخ تقع تحت بند العلاقات الخارجية المنوط بها إلى الإدارة البريطانية طبقا للاتفاقية المانعة التى وقعتها بريطانيا مع شيوخ الإمارات عام ١٨٩٢[٣٩]، وبشكل واضح وصريح حصلت بريطانيا عام ١٩٢٢ على تعهدات تلزم شيوخ الساحل بعدم منح امتيازات التنقيب عن البترول فى أراضيهم لأى شخص عدا الذى تختاره الحكومة البريطانية؛ وهو الأمر الذى يعد احتكارا سافرا من أجل الحصول على امتيازات التنقيب فى الإمارات[٤٠]، ويتضح من خلال صيغة التعهدات أنها قد أمليت على الشيوخ، ولم يكتبوها بمحض إرادتهم[٤١].

فلا شك فى أن نجاح شركة ستندارد كاليفورنيا Standerd Oil of California فى الحصول على امتيازات التنقيب عن البترول فى المملكة العربية السعودية(٤٢)، كان له صدى قوى لدى الدوائر الرسمية البترولية البريطانية؛ لذا أبرم المقيم السياسى فى الخليج عام ١٩٢٢ اتفاقية مع حكام إمارات الساحل، منحتها امتيازات التنقيب عن النفط فى تلك المنطقة للشركات البريطانية[٤٣]، وكان لحصول شركة ستندارد على امتيازات التنقيب عن النفط فى البحرين عام ١٩٢٨[٤٤]، وتمكن شركة Gulf Oil Cooperation من مشاركة الشركة الأنجلو فارسية Anglo – Pesian Company فى نفط الكويت، أثر فاعل فى تزايد حدة التنافس بين الشركات الأمريكية والبريطانية فى منطقة إمارات الساحل[٤٥].

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

ونخلص إلى أن تعهدات عام ١٩٢٢ جاءت لتكريس امتيازات التنقيب عن النفط للشركات البريطانية، وهو ما سعت إليه بريطانيا منذ بدايات اكتشاف البترول فى إمارات الخليج المتاخمة لإمارات ساحل عمان، ومن ثم شددت بريطانيا قبضتها على تعاملات الإمارات الخارجية، خشية تسلل الشركات الأمريكية الطامحة للفوز ببعض امتيازات التنقيب عن النفط فى الإمارات، مع التركيز على إمارتى أبوظبى ودبى، فقد أشارت معظم التقارير الچيولوچية إلى ارتفاع نسبة وجود النفط فى المناطق البرية والبحرية لتلك الإمارات[٤٦].

كان الوضع الاقتصادى لإمارات الساحل قبل الحقبة البترولية يتسم بالبدائية والنمط التقليدى؛ إذ فرض الموقع الجغرافى والبيئة الصحراوية والظروف المناخية العمل فى النشاط البحرى، ومثلت صناعة اللؤلؤ وصيد الأسماك والتجارة أهم الأنشطة الاقتصادية لإمارات الساحل، فى حين كانت الزراعة والرعى والصناعات الحرفية أنشطة اقتصادية ثانوية[٤٧].

وعلى ضوء تلك المعطيات الاقتصادية التى تضيف إليها تردى الأوضاع أكثر إبان حقبة ثلاثينيات القرن العشرين، بسبب أزمة الكساد العالمى التى أدت إلى كساد تجارة اللؤلؤ؛ إذ حدثت تطورات ساعدت على تحسين الوضع المالى، والخروج من تلك الأزمة، كان أهمها البدء فى التنقيب عن النفط[٤٨]؛ إذ أبرمت بريطانيا عددا من الاتفاقيات الخاصة بالامتيازات النفطية مع شيوخ إمارات الساحل فيما بين عامى ١٩٣٧ و١٩٣٩؛ وهو مما أسهم فى تحسن الوضع المالى لشيوخ الإمارات[٤٩]. والملاحظ أن امتيازات التنقيب عن البترول فى الساحل تكاد تتوازى مع اتفاقيات إنشاء الطريق الجوى الإمبراطورى التى بدأت فى أوائل الثلاثينيات[٥٠].

ونستنتج مما سبق أن بريطانيا شرعت فى إبرام الاتفاقيات النفطية والجوية فى هذا الوقت لاستغلال الوضع الاقتصادى المتدهور لإمارات الساحل، على خلفية الأوضاع السابق ذكرها، بوصفها ورقة ضغط لإقناع حكام الإمارات بعقد مثل هذه الاتفاقيات، مقابل قدر من المال يسهم فى الخروج من تلك الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى أرخت بظلالها على المنطقة بأسرها. وينهض دليلا على ذلك رصد المسئولين البريطانيين للوضع المالى لإمارات الساحل، مع زيادة إيقاع المباحثات بالنسبة إلى تلك الامتيازات فى خلال فترة الأزمة، وقد استخدمت بريطانيا كثيرا من الآليات لضمان الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط فى إمارات الساحل، مستغلة نفوذها التاريخى فى المنطقة، وعلاقاتها الضاربة بجذورها فى القدم مع شيوخ الساحل، فضلا عن استخدام سياسات التهديد والوعيد[٥١].

التنافس الأنجلو أمريكى على الامتيازات فى الإمارات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية:

أسهم الوضع السياسى والاقتصادى فى بريطانيا الذى ألم بها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فى تزايد مزاحمة الشركات الأمريكية للشركات البريطانية، بغية الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط فى إمارات الساحل. فالملاحظ أنه بعد أن كبلت بريطانيا شيوخ الساحل بتعهدات لتضمن لنفسها امتيازات التنقيب فى تلك المنطقة، كان الوضع العام لبريطانيا فى حالة يرثى لها. فعقب الحرب العالمية الثانية، وهنت الهيمنة البريطانية فى منطقة الخليج، ومن ثم ضعف الدعم الذى كان يقدمه المسئولون البريطانيون للشركات البريطانية؛ وهو ما فتح المجال أمام الشركات الأمريكية للسعى للحصول على امتيازات التنقيب، وكان ذلك إيذانا ببدء فترة عرفت بالوجود الأنجلو أمريكى فى منطقة الخليج، مارست فى خلالها واشنطن ضغوطا قوية على بريطانيا لقبول سياسة الباب المفتوح، والسماح للشركات الأمريكية بالحصول على بعض امتيازات التنقيب عن النفط فى المنطقة[٥٢]. والأمر الذى لا مراء فيه أن البترول كان العامل الرئيسى للصراع بين الجانبين(٥٣)؛ لذا صارت العلاقات بين الدولتين فى خط أكثر تعرجا، ولكنها لم تصل إلى مرحلة الصدام المباشر؛ لوجود مصالح حيوية فى المنطقة لكلتا الدولتين[٥٤].

فقد تشابكت سياستهما تجاه عدد من القضايا والأحداث؛ نذكر منها: أزمة تأميم النفط الإيرانى (١٩٥١-١٩٥٣)، وما تبعها من انتقاص هيبة النفوذ البريطانى فى الخليج، ومعارضة الولايات المتحدة فكرة استخدام بريطانيا القوة العسكرية ضد إيران فى خلال الأزمة، خوفا من أن يؤدى ذلك إلى تدخل سوفيتى فى شمال إيران، ومن ثم تصاعد وتيرة الحرب فى المنطقة، واكتفت بتدبير انقلاب ضد الدكتور مصدق (رئيس الوزراء الإيرانى) لإنهاء الأزمة[٥٥]. وهناك أيضا النزاع الحدودى بين السعودية وأبوظبى على واحة البوريمى[٥٦]، ورؤية الملك فيصل بأن الاعتراف بالدولة الجديدة لابد أن يسايره تسوية المنازعات الحدودية القائمة بين السعودية وأبوظبى[٥٧].

وبرغم اختلاف الرؤى السياسية بين البلدين تجاه بعض قضايا المنطقة؛ فإنهما كانا أكثر ميلا لتنسيق سياستهما لمواجهة الخطر الشيوعى، وتطويق تيار القومية العربية. وجاء حلف بغداد عام ١٩٥٥ معبرا عن هذا الاتجاه[٥٨]. وقد قام نورى السعيد - رئيس الحكومة العراقية - فى فبراير عام ١٩٥٥ بنشاط مكثف فى منطقة الخليج للترويج لحلف بغداد، وبحث إنشاء حلف الخليج،

لمقاومة النفوذ المصرى[٥٩]، والزحف السوفيتى فى المنطقة الذى كان يسعى لنشر الفكر الشيوعى فى كل جنبات المنطقة، عبر إيران، وبسط سيطرته على بترول إيران والعراق[٦٠]. وقد شنت مصر والسعودية حربا إعلامية ضد سياسة الأحلاف، خاصة بعد توقيع الميثاق العراقى التركى الذى عد إضعافا للإرادة العربية[٦١]، وحددت مصر موقفها من مسألة الأحلاف أملا فى تنظيم عملية الدفاع مع الدول العربية، وتفعيل نظام الدفاع العربى المشترك[٦٢].

ونلاحظ أن انضمام إيران لحلف بغداد أحدث قدرا من الارتباك للسياسة البريطانية تجاهها؛ إذ فقدت القدرة على خلق توازن بين سياستها التقليدية تجاه إمارات الساحل؛ "أى التصدى للأطماع الإيرانية"، وكيفية التعامل مع إيران بعد أن أصبحت معها فى بوتقة واحدة[٦٣]. ونلمس هذا الارتباك فى الموقف البريطانى الذى لم يعد متشددا إزاء الادعاءات الإيرانية فى الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى) وجزر البحرين[٦٤].

ونستنتج مما سبق أن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، لم تكن علاقة صراع على طول الخط، غير أنها شهدت فترات مد وجزر، حسبما تقتضيه مصلحة كل منهما. ونؤكد أن سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية سجلت نهاية عهد قديم، وبداية عهد جديد فى تاريخ المنطقة؛ إذ لاح فى أفقها جملة من المتغيرات كانت كفيلة بتقويض النفوذ البريطانى فى الخليج.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

وحدثت تطورات محلية وإقليمية ودولية، أرغمت بريطانيا على تبنى استراتيجية الانسحاب شرق السويس. وقد حملت تلك التطورات بين ثناياها أوضاعا سياسية واقتصادية واستراتيجية، لم تستطع بريطانيا فى ظلها الاضطلاع بمهامها فى المنطقة؛ لذا كان قرار الانسحاب بغية الحفاظ على ما تبقى لها من نفوذ. ولاشك أن العوامل (الاقتصادية والسياسة والاجتماعية) الدافعة للانسحاب، وإن اختلف معدل تأثيرها؛ فإنها شكلت فى مجملها مناخا ضاغطا على صانعى القرار البريطانى لإقرار سياسة الانسحاب. ومنذ ذلك الحين تنامى الاهتمام الأمريكى بمنطقة الخليج وأمنه ونفطه، مع العمل على استمرار تدفق النفط للغرب، ومواجهة أى مد سوفيتى فى المنطقة[٦٥].

وقعت شركة امتيازات البترول المحدودة البريطانية Petroleum Concessions Ltd Coast اتفاقيات التنقيب عن البترول مع حكام إمارات الساحل عام ١٩٣٩[٦٦] الذين قبلوا ذلك على مضض، تحت ضغط بريطانى، واتباع سياسة التهديد والوعيد؛ إذ هددت بريطانيا بعدم إصدار

وثائق السفر، وحجز السفن التابعة لإمارات الساحل، تحت ذريعة تفتيشها وحجزها، لمكافحة تجارة الرقيق، فضلا عن التلميح باستحقاقات اتفاقية عام ١٩٢٢[٦٧]. وقد حال اندلاع الحرب العالمية الثانية دون مواصلة الشركة أعمالها، حتى انتهت الحرب[٦٨]، فاستأنفت أعمال الاستكشاف والتنقيب. ومع تعثر اكتشاف البترول بكميات تجارية[٦٩]، تخلت الشركة عن امتيازها فى كل الإمارات – ما عدا مناطق أبوظبى البرية، وأضحت تعرف باسم شركة بترول أبوظبى المحدودة[٧٠] لذا منح حكام الإمارات امتيازات التنقيب عن البترول فى إماراتهم لشركات جديدة، كان أهمها: شركة أبوظبى البحرية المحدودة للتنقيب عن البترول فى المناطق البحرية بأبوظبى عام ١٩٥٣[٧١]، وشركة بترول دبى للتنقيب عن البترول فى المناطق البحرية عام ١٩٦٣، فضلا عن الامتياز الذى منحته إمارة الشارقة عام ١٩٦٩ لشركة الهلال[٧٢].

وعقب توقيع امتيازات التنقيب عن النفط وُجدت ضرورة ملحة لتخطيط الحدود، لكى تتمكن الشركات البترولية من القيام بعمليات المسح الجيولوجى والتنقيب، ومن ثم طفت على السطح مشاكل الحدود، وكان من أبرزها مشكلة البوريمى[٧٣] التى جسدت فى جوهرها صراعا واضحا بين الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية المتنافسة، أكثر من كونها خلافا بين السعودية وأبوظبى[٧٤]؛ إذ أثار تنقيب شركة تطوير بترول الساحل المهادن (البريطانية) فى واحة البوريمى حفيظة ابن سعود. وقد تزامن ذلك مع وجود شركة أرامكو الأمريكية فى واحة البوريمى لعمل مسح جيولوجى هناك[٧٥]. ولما كانت بريطانيا المسئولة عن الشئون الخارجية لإمارات الساحل، بموجب الاتفاقية المانعة، طردت القوات السعودية التى دخلت قرية حماسا بواحة البوريمى فى أغسطس عام ١٩٥٥[٧٦].

وعلى هذا، قطعت السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا، وسعت لعرض القضية على مجلس الأمن. بيد أنها تراجعت، إثر قيام ثورة اليمن عام ١٩٦٢، وحدوث التقارب البريطانى السعودى، لمواجهة الوجود المصرى فى اليمن[٧٧]. وقد أوكلت بريطانيا إلى الملك حسين فى خلال زيارته إلى منطقة الخليج فى فبراير عام ١٩٦٧ مهمة القيام بدور الوساطة لحل مشكلة البوريمى، ومن ثم حل الاشتباك الذى حدث بين الشركات الأمريكية والبريطانية على أحقية أى منهم فى التنقيب عن النفط. فادعاء السعودية بأحقيتها فى واحة البوريمى يمنح شركة أرامكو الأمريكية حق التنقيب، فى حين أن حق أبوظبى فى البوريمى يمنح شركة تطوير بترول الساحل المهادن (البريطانية) الحق فى التنقيب. ولا شك أن الذى أشعل فتيل الأزمة الحدودية بين المملكة العربية السعودية

وأبوظبى هى شركات النفط الأمريكية والبريطانية المتنافسة[٧٨]. ومع تزايد النزاعات الحدودية بين بعض إمارات الساحل وبعضها؛ مثل النزاع الحدودى بين أبوظبى ودبى عام ١٩٤٥، أعاق عمل شركات التنقيب[٧٩]؛ وسعت بريطانيا إلى إنشاء قوة كشافة ساحل عمان؛ لحماية المصالح النفطية البريطانية، ومنع النزاعات الحدودية بين الإمارات، والدفاع عن إمارات الساحل ضد الأطماع الإقليمية، كما حدث عند طرد القوات السعودية من البوريمى[٨٠].

وما يسترعى الانتباه أن بعض الإرساليات الأمريكية فى الخليج التى كانت تقدم نوعا من الرعاية الصحية لسكان إمارات الساحل[٨١]، أثارت مخاوف لدى البريطانيين؛ إذ خشيت بريطانيا أن يستغل أطباء تلك الإرساليات فى تيسير حصول الشركات الأمريكية على امتيازات البترول بإمارات الساحل؛ لذا طالب الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين بضرورة وجود إشراف طبى فى ساحل عمان، وفرض قيود صارمة على زيارات البعثات الإرسالية الأمريكية للساحل[٨٢]، ومن منطلق تخوف البريطانيين من نشاط الإرساليات الأمريكية الطبية فى المنطقة قدمت بريطانيا بعض الخدمات الطبية لسكان الساحل، وسعت لمكافحة انتشار وباء الجدرى والملاريا فى المنطقة. ويرجع ذلك فى المقام الأول إلى رغبة بريطانيا فى استمرار عزلة إمارات الساحل، وضمان عدم خروج امتيازات التنقيب عن النفط بعيدا عنها[٨٣].

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

ومما سبق نستنتج أن الإرساليات الأمريكية فى إمارات الساحل كان لها دور فى فتح باب للتفاوض مع شيوخ إمارات الساحل، للحصول على حق التنقيب عن النفط فى أراضيهم؛ وهو الأمر الذى أرغم بريطانيا على تقديم قدر من الخدمات الطبية لإمارات الساحل، بعد تيقنها من دور أعضاء تلك الإرساليات فى الدعاية لشركات النفط.

وانتهزت إيران حالة التخلف التى كانت تعيشها المنطقة، وبادرت بتقديم عدد من الخدمات التعليمية والصحية، وسعت لكسب ولاء سكان المنطقة، من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والاجتماعية[٨٤]. ويُعتقد أن السعودية وإيران استخدمتا العامل الاقتصادى ورقة ضغط لتحقيق أغراض سياسية؛ إذ كانت تحركهما أطماع إقليمية تجاه إمارات الساحل، متمثلة فى البوريمى بالنسبة إلى الرياض، والجزر الثلاث بالنسبة إلى طهران؛ لذا استغلا الوضع الاقتصادى والاجتماعى المتخلف فى المنطقة، لاستقطاب سكان إمارات الساحل، وكسب ولائهم.

ونلاحظ من خلال شركات النفط العاملة بإمارات الساحل (شركة نفط أبوظبى المحدودة، وشركة

مناطق أبوظبى البحرية المحدودة "أدما"[٨٥]، وشركة نفط فيليبس، وشركة زيت الشرق الأوسط، وشركة توتال أبو البخوش، وشركة نفط البندق المحدودة، وشركة نفط أميراداهيس، وشركة بترول دبى، وشركة مناطق دبى البحرية، وشركة بترول الهلال، فضلا عن شركة اتحاد نفط كاليفورنيا، وشركة الغاز الطبيعى الجنوبية) أن معظمها شركات أمريكية؛ إذ استطاعت الشركات الأمريكية أن تخترق الجدار الذى فرضته بريطانيا على المنطقة، وتستحوذ على أكبر قدر من الامتيازات فى إمارات الساحل السبع[٨٦].

وقد آثر شيوخ إمارات الساحل العمانى منح امتيازات التنقيب عن النفط للشركات الأمريكية، بدلا من الشركات البريطانية التى كان لها سبق الحصول على الامتيازات فى بادئ الأمر؛ ويرجع ذلك إلى تركيز المفاوض الأمريكى، فى خلال تلك المفاوضات، على عدم جدية الشركات البريطانية فى عرضها، وأن غاية ما تبتغيه الشركات البريطانية هو التأكد من وجود البترول فى الأراضى الإماراتية، ثم بيع الامتياز للشركات الأمريكية، والحصول على مبالغ طائلة من المال، دونما بذل جهد كبير، كما فعل فرانك هولمز الذى باع امتياز البحرين لشركة جلف أويل الأمريكية، قبل أن تشتريه منها ستاندارد كاليفورنيا، وتأكيد أن الشركات الأمريكية تمتلك إمكانات مادية وفنية كبيرة، وهى لهذا السبب قادرة على الاستمرار فى التنقيب، بدون الإخلال بالتزاماتها المالية. واستدل الوفد الأمريكى على ذلك بالنتائج الباهرة التى توصلت إليها شركة ستاندارد كاليفورنيا فى ذلك العام ١٩٣١؛ إذ تدفق النفط فى البحرين[٨٧]، إضافة إلى كبر المقابل المادى الذى عرضته الشركات الأمريكية، مقارنة بعرض الشركات البريطانية التى كانت عاجزة عن تقديم عروض أكثر سخاء فى ظل الضائقة الاقتصادية التى كانت تمر بها بريطانيا، ولاسيما بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية، وخرجت منها بريطانيا منهكة اقتصاديا وسياسيا[٨٨]. وهكذا عجزت الشركات البريطانية عن مجاراة الشركات الأمريكية التى حازت معظم امتيازات التنقيب فى إمارات الساحل السبع[٨٩].

وتعد أبوظبى أولى إمارات الساحل التى اكتشف بها البترول؛ إذ اكتشف بكميات تجارية فى حقل أم الشيف البحرى عام ١٩٥٨، وبدأ تصدير أول شحنة منه فى ٣ يونيو عام ١٩٦٢[٩٠]، وفى ديسمبر عام ١٩٦٣ صدر البترول من حقل الباب البرى[٩١]، وجاءت إمارة دبى فى المكانة الثانية من حيث أهميتها البترولية، فقد اكتشفت شركة نفط دبى فى يونيو عام ١٩٦٦ البترول فى حقل فاتح البحرى، وصدرت أول شحنة منه فى سبتمبر عام ١٩٦٩[٩٢].

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

وهكذا يتضح أن الإمارات دخلت فى ميدان الإنتاج النفطى عام ١٩٦٢، مع بداية تصدير النفط من حقل أم الشيف البحرى، ثم تبع ذلك تصدير النفط من الحقول البرية بأبوظبى والبحرية بدبى، وفى عام ١٩٧٠ اكتشف البترول فى حقل مبارك بإمارة الشارقة[٩٣].

كما استأثرت الشركات الأمريكية بشراكة إماراتية على امتيازات الغاز الطبيعى؛ إذ تنتج إمارة أبوظبى الغاز من جميع الحقول المنتجة للبترول، سواء البحرية أو البرية، واضطلع بدور تصنيع الغاز فى أبوظبى شركتا أبوظبى لتسييل الغاز المحدودة "ادجاز"، وشركة أبوظبى لصناعات الغاز المحدودة "جاسكو"[٩٤].

خاتمـة:

يتضح من خلال هذه الدراسة كيف أن الصراع بين الشركات الأمريكية والبريطانية انتقل من المجال الاقتصادى ليلقى بظلاله على العلاقات السياسية بين الدولتين؛ إذ وقفت كل دولة إلى جانب شركاتها النفطية، تدعمها بكل ما أوتيت من قوة، وتوفر لها كل السبل لتضمن لها التفرد بأكبر مساحة من امتيازات التنقيب عن النفط، وهذا يعد تطبيقا واقعيا لنبوءة أيزنهاور الرئيس الأمريكى فى خمسينيات القرن العشرين الذى أكد أن الشركات سيكون لها تأثير فاعل فى قرارات الحكومات فى خلال الحقبة القادمة.

وقد أدت الصراعات بين الشركات الأمريكية والبريطانية، ومن ثم صراع الحكومات، إلى تفجر مشاكل الحدود فى المنطقة، فمشكلة البوريمى والجزر الثلاث، ينهضان دليلا على أن أساس تلك المشكلات كان صراعا خفيا بين شركات التنقيب عن النفط فى إمارات الساحل، كما أن العلاقات السياسية بين بريطانيا وإيران، ولاسيما ارتباطهما معا بحلف بغداد، جعل بريطانيا تغض الطرف عن الادعاءات الإيرانية فى الجزر الثلاث، وما بهما من امتيازات للتنقيب عن النفط، ولاسيما جزيرة أبو موسى.

نضيف إلى ذلك أنه مع أفول القوة البريطانية السياسية، توارت معها الشركات البريطانية التى كانت تتمتع فى خلال ثلاثينيات القرن العشرين بهيمنة واضحة من قبل شركاتها على معظم امتيازات التنقيب عن النفط، ليس فى إمارات الساحل فحسب، بل فى منطقة الخليج برمتها، لتفسح المجال للشركات الأمريكية التى كانت مدعمة من قبل قوى عظمى خرجت فى أعقاب

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

الحرب العالمية الثانية، لتسيطر على مقدرات المنطقة، وتدفع شركاتها قدما للأمام نحو مزيد من امتيازات التنقيب عن النفط، وتنحى الشركات البريطانية جانبا، فى ظل وهن بريطانى سياسى واضح.

وعلى هذا فإن العلاقة بين الوضع السياسى للدولتين كان عامل الفصل فى سيطرة شركات كل جانب على الآخر.

وهنا نشير إلى مقولة هارولد لاسكى فى كتابه "تأملات فى ثورة العصر" أنه لا يمكن الفصل بين السياسى والاقتصادى والاجتماعى؛ لأن الفصل بينهم يعد تعسفيا.

ويتضح من ذلك أن الوضع الاحتكارى، والعزلة التى سعت بريطانيا جاهدة لفرضها على إمارات الساحل، والقبضة الحديدية التى ظلت تحكم بها المنطقة، ما يربو على قرن ونصف، كل هذا أخذ يتهاوى، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية التى عصفت ببريطانيا بوصفها قوة عظمى لا تغيب عنها الشمس، وفتحت الباب على مصراعيه أمام قوة أمريكية طامحة تمتلك شركات بإمكانات مالية وإدارية وتقنية ضخمة، استطاعت أن تزيح بريطانيا عن عرشها لتؤرخ لحقبة جديدة من التنافس الأنجلو أمريكى، استطاعت فى خلالها واشنطن أن تقر سياسة الباب المفتوح، وتفسح المجال أمام الشركات الأمريكية، لتحصل على قدر من امتيازات التنقيب عن النفط، ثم أعقب تلك الحقبة فترة ما زلنا نعاصرها حتى هذه اللحظة؛ هى فترة التفرد الأمريكى بمعظم امتيازات التنقيب عن النفط فى إمارات الساحل العمانى (دولة الإمارات العربية المتحدة).

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

الهوامش

(*) الإمارات السبع هى: أبوظبى، ودبى، والشارقة، ورأس الخيمة، وأم القوين، والفجيرة، وعجمان. ولتتبع الأصل التاريخى لكل إمارة من إمارات الساحل السبع، ومساحة كل إمارة وموقعها، راجع:

Malakh R. EL:, The Economic Development of the United Arab Emirates, London, 1981, pp. 5-9.

(**) ساحل القرصنة: ترجع تسمية المنطقة بساحل القرصنة إلى حقبة الوجود البرتغالى فى الخليج؛ إذ أطلق هذا اللقب على أعمال أئمة دولة اليعاربة، إبان جهادهم من أجل تحرير عمان وساحل أفريقيا الشرقى، من الاحتلال البرتغالى فى القرن السابع عشر، كذلك نعت الإنجليز القواسم بالقراصنة، إثر مهاجمتهم السفن البريطانية التى كانت تبحر فى الخليج، ويمكن إرجاع هجوم القواسم على السفن البريطانية إلى عوامل اقتصادية ودينية وسياسية، وبهذا لم يكن لتلك الأعمال أية علاقة بأعمال القرصنة. ولعل إلصاق تهمة القرصنة بالقواسم حسب الزعم البرتغالى والبريطانى، شبيه بما يلصق فى وقتنا الراهن بمن يدافع عن أرضه ومقدساته بالإرهابى. لمزيد من التفاصيل عن ساحل القرصنة، راجع:

S. M. Al-Qasimi, The Myth of Arab Piracy in the Gulf, London, 1986, PP. 31-51. Sir R. Hay& E. Rear, the Persian Gulf States, Washington D. 1959, p.113

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

(***) كانت عمان الكبرى خاضعة للواء دولة اليعاربة من (١٦٢٤ - ١٧٤٣)، وقد نجحت تلك الدولة فى تحرير عمان من احتلال البرتغاليين، ولكن سرعان ما تشرزمت تلك الدولة، إثر الصراع الداخلى، ودعم القوى الأجنبية الطامحة فى المنطقة لهذا الصراع. لمزيد من التفاصيل عن دولة اليعاربة، انظر: ج. ج. لوريمر: دليل الخليج، ترجمة: مكتب أمير دولة قطر، القسم التاريخى، الجزء الثانى، ص٦٢٦-٦٢٧.

(٢) عادل رضا: عمان والخليج العربى، دار الكتاب العربى، القاهرة، ١٩٦٩، ص١٠٠.

(٣) محمد عبد الله مرسى: دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ط١، دار القلم، الكويت ١٩٨١، ص١٢٠.

(٤) Long, E, A: The Persian Gulf An Introduction to its Peoples, Politics, and Economics, the Middle East, Colorado, 1978, p.16

(5) Shaban, M.A Arabia and the Gulf from Traditional Society to Modern States, London 1986, p.146

(٦) جمال زكريا قاسم: دولة البوسعيد فى عمان وشرق أفريقيا ١٧٤١ - ١٨٦١، مكتبة القاهرة، القاهرة ١٩٦٨، ص٨٠.

(٧) يوسف أبو الحجاج: دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة تحليلية لملامحها العامة، فى: "دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مسحية شاملة"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٨، ص٦.

(****) كانت الحملة البريطانية الأولى ضد القواسم عام ١٨٠٥، والثانية عام ١٨٠٩. ولمزيد من التفاصيل عن الحملات البريطانية الثلاث ضد القواسم، انظر: ج. ج. لوريمر: مرجع سابق، ص٩٧٦-١٠٢٣.

(٨) Anthony,J.D: Arab States of Lower Gulf: People Politics Petroleum, Washington.D.C, 1975, p.240

(٩) Mansfield.P: The Middle East: A Political and Economic Survey, Fifth, Edition,London,1989, p.240

(*****) ما أشبه الليلة بالبارحة؛ إذ أطلق مصطلح السلام البريطاني Pax-Britannica في منطقة الخليج تعبيرا عن هيمنة بريطانيا على مقدرات المنطقة في خلال القرنين ١٩ و٢٠، ومع فرض أمريكا مظلتها على المنطقة وتسلم إرث الإمبراطورية البريطانية، أصبحنا نسمع عن Pax-Americana

(١٠) Country Profile,The Economist Intelligence Unit,London,1987, p.3

(١١) أحمد قاسم البوريني: الإمارات السبع على الساحل الأخضر، دار الحكمة، ب.ت، ص١٧٧.

(١٢) Common House, Record of the Arab World,13 Marsh,1892, p.44

(١٣) Mansfield.P: op. cit, p.184

(١٤) محمد عبد الله مرسي: مرجع سابق، ص٣٣؛ مصطفى عبد القادر النجار: الحركة العربية السياسية، ص١٣٨.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

(١٥) سيد فاروق حسن، ترجمة: محمد عبد الغني المسعودي: مسح تاريخي للمصالح الأوربية في منطقة الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، العدد ٢٥، ١٩٨٧، ص٨٩؛ جمال زكريا قاسم: مختارات من وثائق الكويت والخليج العربي، ص٣٣.

(١٦) إبراهيم شرف: البترول أهم سلاح من أسلحة الحرب الحديثة - بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الثاني، بيروت، أكتوبر ١٩٦٠، ص٩، د. راشد البراوي: حرب البترول في الشرق الأوسط، ط٥، ١٩٦٢، ص٤٥.

(١٧) بيير فونتين: السباق الجديد نحو البترول، ترجمة: د. جلال صادق، ١٩٦٢، ص٩.

(١٨) -Hoskins Halford: Middle East Oil in United States Foreign Policy, Public Affairs, Bul letin, 1977, p.2

(١٩) Roosevelt Kermit, Arabs, Oil and History, New York, 1955, p.12

(٢٠) هارفي أكونور: الأزمة العالمية في البترول، ترجمة: عمر مكاوي، مراجعة: د.راشد البراوي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧، ص٨٧.

(٢١) محمد صبحي الإتربي: مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية، منشورات النفط والتنمية، بغداد ١٩٧٧، ص٨.

(٢٢) FCO, British Embassy, Washington, to FCO, September, 7, 1973, U.S Policy in the Middle East

(٢٣) مجموعة من الباحثين: السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١، ص٢٧.

(٢٤) كان اتفاق (سان ريمو) محاولة لتنظيم تقاسم النفوذ والسيطرة بين فرنسا وبريطانيا، وقد خصصت أهم البنود الواردة فيه لتنظيم حصص البلدين فى بترول العراق؛ إذ رفعت حصة فرنسا إلى ٢٥٪ فى شركة البترول التركية، وفى المقابل سمحت فرنسا بتمديد خطوط الأنابيب التى تنقل بترول الموصل إلى شاطئ البحر المتوسط، مرورا بسوريا الخاضعة لسيطرة الفرنسيين، ويمكن عد اتفاق سان ريمو اتفاقا بشأن النفط فى الدرجة الأولى، أندريه نوسشى، الصراعات البترولية فى الشرق الأوسط، ص٧١-١٢٣.

(٢٥) المرجع السابق، ص١٢٥.

(٢٦) مجموعة من الباحثين: السياسة الأمريكية والعرب، مرجع سابق، ص٢٩.

(٢٧) أندريه نوسشى: مرجع سابق، ص١٥٨.

(٢٨) Arabian Gulf Concessions 1911-1953,Documents from the India Office, Recording the Negotiations and Agreements for the first Land- Based Oil Concessions in Kuwait, Bahrain, Qatar, the Trucial States and Muscat and Oman, London,1989, pp.77-79.

(٢٩) أحمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربى، عالم المعرفة العدد ٤، الكويت ١٩٦٥، ص١٤. أنتونى سامبسون، الشقيقات السبع: شركات البترول الكبرى والعالم الذى صنعته، ١٩٧٦، معهد الإنماء العربى، ص١٠١.

(٣٠) أندريه نوسشى:، مرجع سابق، ص١٥٩.

(٣١) وقعت معاهدة (سيفر) بين الحلفاء فى أغسطس ١٩٢٠، وقد قضت بسلخ مجموعة من الأقاليم عن تركيا وإلحاقها بدول مجاورة، أو جعلها مفصولة تحت الانتداب، كما تنظم المعاهدة امتيازات رعايا الحلفاء فى تركيا والأراضى العثمانية السابقة، لكن الأتراك قاموا بثورة وحاربوا الجيش اليونانى الذى سلمت إليه بعض أقاليم البلقان، فدحروه فى معركة سافاريه (سبتمر ١٩٢١)؛ وهو ما أضعف من قيمة المعاهدة، وألغيت أخيرا فى مؤتمر لوزان (صيف ١٩٢٣).

(٣٢) Niblock,T: Social and Economic Development in the Arab Gulf London, 1980 , P 34-35

(٣٣) سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة، الكتاب الأول، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ط٣، ١٩٦٦-١٩٦٧.

(٣٤) أحمد مدحت إسلام: الطاقة ومصادرها المختلفة، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٨، ص٥٧-٥٩.

ARCHIVE http://Archivebeta.Sakhrit.com

(٣٥) Witchell K.S. T: Saudi Arabia with an Account of the Development of its Natural Resources – third edition – Greenwood Press 1969- p.222

سيد فتحى الخولى: اقتصاديات البترول، ط١، مكتبة دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة ١٩٨٨، ص٣٤٧.

(٣٦) روزمارى سعيد زحلان: الوحدة والحكم البريطانى، حالة الإمارات العربية المتحدة، فى: "تجربة دولة الإمارات العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٤، بيروت ١٩٩٩، ص١١٧.

.R. EL Malakh, op. cit, p.1

(٣٧) دكتور سيد نوفل: مرجع السابق،الكتاب الثانى، ص١٩٦-١٩٧.

(٣٨) محمد حسن العيدروس: التطورات السياسية فى دولة الإمارات العربية المتحدة، ذات السلاسل، الكويت، د. ت، ص١٧٤.

(٣٩) رياض نجيب الريس: صراع الواحات والنفط، هموم الخليج العربى ١٩٦٨-١٩٧١، ط١، بيروت، ١٩٧٣، ص٢٣٢.

(٤٠) وثيقتا تعهد من حاكمى الشارقة ودبى فى عام ١٩٢٢حول امتيازات البترول، نقلا عن سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة العربية، ص١٩٤-١٩٥.

(٤١) أحمد زكريا الشلق وآخرون: التاريخ السياسى لإمارات الخليج العربى، ص١٨٠.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

(٤٢) H.Hoskins, The Middle East Problem Area in World Politics, NewYork, 1955, p.208.

(٤٣) محمود على الداود: عوامل الوحدة والتجزئة فى الجزيرة العربية،فى: "تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة"، ط٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص٢٨؛ روزمارى سعيد زحلان: مرجع سابق، ص١١٧.

(٤٤) R. F. Mikesell & Hollis. B. Chenery, Arabian Oil: Americans Stake in the Middle East, the University of North Carolina, 1949 ,p.60

(٤٥) بيتر ر. اوديل: النفط والقوة العالمية، خلفية أزمة النفط، ترجمة: راشد البراوى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٧، ص٢٠٨.

.Sir R. Hay & E. Rear, op. cit, p.93-94

(٤٦) إبراهيم إبراهيم: أثر النفط على قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، فى: "تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٤، بيروت، ١٩٩٩، ص١٨٣.

(٤٧) محمد ياسر شرف: مجتمع الإمارات، دار المتنبى، أبوظبى ١٩٩٢، ص٢

(٤٨) محمد عبد الله مرسى: مرجع سابق، ص١٤٥، ١٤٨- ١٤٩.

(٤٩) إبراهيم إبراهيم: مرجع سابق، ص١٤٨-١٤٩.

(٥٠) روزماري سعيد زحلان: مرجع سابق، ص١٢٠-١٢١.

(٥١) وزارة التخطيط: الملامح الرئيسية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية فى دولة الإمارات العربية المتحدة فى خلال المدة ١٩٧٥-١٩٨٥، ص٢١-٢٥.

(٥٢) محمود على الداود: الخليج العربى فى العلاقات الدولية، ص١٨١.

(٥٣) ف. تروخانوفسكى: سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية، ترجمة: عبد الحميد الجمال، مراجعة وتقديم: عبد الخالق لاشين، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٧٦، ص٤٨٨.

(٥٤) ك.م ووهاوس: السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب الثانية، ترجمة: حسن القبانى، المؤسسة الدولية للنشر، ب.ت، ص٣١.

(٥٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية: محفظة ٤٨٩، الملف الأول، تقرير حول الحديث الذى دار بين سفيرى مصر وواشنطن فى ١٨/١٢/١٩٥٢، أرشيف سرى جديد.

(٥٦) Fenelon, K.G: The Trucial States, p. 89

(٥٧) International Journal of Middle East Studies, vol. 12, no.4, Dec. 1980, pp.541-542.; Melamid, A: op. cit, pp. 542-45

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

(٥٨) وثائق الخارجية المصرية: محفظة ٥، بغداد، ملف ١٠٣٧/١٠٣٨/١، ج١، حلف بغداد، تقرير رقم ٢٥٨ من القائم بالأعمال المصرى بطهران إلى وكيل الخارجية بشأن حلف بغداد والهيكل التنظيمى للحزب ولجانه، فى ١٦/١١/١٩٥٧ سرى للغاية.

(٥٩) وثائق الخارجية المصرية: محفظة ١٤٠٦، ملف ٣٨/٢٧/١٧، ج٤، حلف بغداد، مرفق بتقرير ١٨٤ من السفير المصرى ببغداد إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم بشأن اجتماع المجلس الوزارى لحلف بعداد فى طهران، فى ٢٢/٥/١٩٥٦، سرى للغاية.

(٦٠) F.O 371/115514, Extract, From the Hearings before the Committee of Foreign Relation United States Senates, May, 6,1955

(٦١) F.O. 371/113579, Tele, No118, from, British Embassy Cairo to F.O, July, 18, 1955

(٦٢) F.O. 371/113578, Tele, no. 72, from British Embassy Cairo to F.O, March, 29, 1955

(٦٣) صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى، مكتبة الأنجلو، القاهرة، د.ت، ص٣٢٩.

(٦٤) محمد حسن العيدروس: الجزر العربية والاحتلال الإيرانى: نموذج للعلاقات العربية الإيرانية، دراسة وثائقية أرشيفية، ج٣، محمد رضا خان والجزر العربية ١٩٤١-١٩٧٩، دار الكتاب الحديث، القاهرة ٢٠٠٢، ص١٠١.

(٦٥) هادى طعيمة: الخليج العربى والاستراتيجية الاستعمارية البريطانية الخاصة، القاهرة، ١٩٧١، ص٥٦.

(٦٦) دائرة التخطيط: مركز الإحصاء، أبوظبى، يوليو ١٩٨١، ص٤٠.

(٦٧) محمد مرسى عبد الله: مرجع سابق، ص٩٠-٩١؛ روزمارى سعيد زحلان، مرجع سابق، ص١٢.

(٦٨) H. Hoskeins,Op Cit,PP. 208,209, EL- Malakh,op. cit,p. 89

(٦٩) K.G.Fenelon, The United Arab Emirates, p.32

(٧٠) EL- Malakh R., op. cit, p.89

(٧١) R. F. Mikesell & H. B.Chenery, op. cit, pp.116-117

(٧٢) موسوعة زايد: مرجع سابق، ص١٦٢.

(٧٣) كانت مشكلة البوريمى من أكثر النزاعات الحدودية تعقيدا فى منطقة الخليج؛ إذ شمل النزاع ثلاثة أطراف: السعودية وأبوظبى ومسقط، وقد تم التوصل إلى تسوية لتلك المشكلة عام ١٩٧٤، على ضوء الاتفاق الذى أبرم بين الشيخ زايد حاكم دولة الإمارات والملك فيصل العاهل السعودى. لمزيد من التفاصيل عن أزمة البوريمى ومباحثات تسويتها ومؤتمر الدمام، ومسألة التحكيم فى جنيف حتى اتفاق ١٩٧٤ بين فيصل وزايد، راجع: ابتسام حسون: مرجع سابق، ص٢٦١-٢٩٣.

.R.S. Zahlan, The Origin's of the United Arab Emirates, pp.192-194

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

(٧٤) إبراهيم إبراهيم: مرجع سابق، ص١٨٧.

(٧٥) Arabian Gulf Concessions 1911-1953,Documents from the India Office, Recording the Negotiations and Agreements for the first Land- Based Oil Concessions in Kuwait, Bahrain, Qatar, the Trucial States and Muscat and Oman, London,1989, p.457

(٧٦) Mikesell & H. B.Chenery, R. F., op. cit, pp.118-119

(٧٧) ابتسام عبد الأمير حسون: مرجع سابق، ص٢٨٩، ٢٩٣.

(٧٨) عن زيارة الملك حسين إلى أقطار الخليج العربى (البحرين - قطر - أبوظبى - دبى - رأس الخيمية) فى فبراير ١٩٦٧، وأهم المباحثات حول قضايا المنطقة، راجع:

F.O 17/299, Tele, no.98, fromBritish Embassy, Amman to F.O, King Hussein's Visit, 27, January,1967. F.O 17/299,Tele, from Political Agency, Bahrain to F.O, no.38, 20, .January,1967

(٧٩) R. S. Zahlan, The Origin's of the United Arab Emirates, p.191

(٨٠) إبراهيم إبراهيم: مرجع سابق، ص١٩٠.

R. F. Mikesell&H. B.Chenery, op. cit.,p.115.

(٨١) عبد القوى فهمى: مرجع سابق، ص٤١٩-٤٢٢.

(٨٢) محمد عبد الله مرسى: مرجع سابق، ص٧٩، ٨٦.

(٨٣) عبد القوى فهمى: مرجع سابق، ص٤٢٣.

(٨٤) جمال زكريا قاسم: إمارات قديمة ودولة حديثة، ص٦٩. محمد عبد الله مرسى: مرجع سابق، ص٩٢.

(٨٥) تقرير وزارة البترول والثروة المعدنية: البترول فى دولة الإمارات، أبوظبى، ١٩٧٧، ص٢-٧.

(٨٦) محمد على الفرا: جغرافية البترول فى دولة الإمارات العربية المتحدة، فى: "دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مسحية شاملة"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٨، ص٤٤٠، ٤٤٣؛ خزعل الجاسم: دور قطاع النفط والغاز فى البرنامج الإنمائى لإمارة أبوظبى ١٩٨١-١٩٨٥، ودوره فى تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دائرة التخطيط، أبوظبى، يوليو ١٩٨١، ص٤٤-٤٥.

(٨٧) سيد فتحى الخولى: اقتصاديات البترول، ط١، مكتبة دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة ١٩٨٨، ص٣٤٧.

(٨٨) أنتونى سامبسون: الشقيقات السبع: شركات البترول الكبرى والعالم الذى صنعته، معهد الإنماء العربى، ١٩٧٦، ص١٣٥.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

(٨٩) قصة النفط، مرجع سابق، ص٧١.

(٩٠) Fenelon, K.G.: The United Arab Emirates, pp.38-39

(٩١) جمال زكريا قاسم: إمارات قديمة ودولة حديثة، ص٥٣.

(٩٢) موسوعة زايد: مرجع سابق، ص١٦٩.

(٩٣) عبد الرحمن غنيم، محمد إبراهيم الشاعر: الاستراتيجية القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ط١، دمشق، ١٩٧٨، ص٣٣؛ وزارة التخطيط: التقرير الاقتصادى لعام ١٩٩٢، إدارة التخطيط، أبوظبى، ١٩٩٣.

(٩٤) موسوعة زايد، مرجع سابق، ص١٦٤.